

Distr.: General
3 November 2021
Arabic
Original: English

الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 29 من قرار مجلس الأمن 2554 (2020) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، في غضون 11 شهرا، تقريرا عن تنفيذ القرار وعن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، بما يشمل تقييما لقدرات خفر السواحل الوطنية.

2 - ويغطي التقرير الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كما يبرز التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور التقرير السابق للأمين عام (S/2020/1072). ويستند التقرير إلى المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ولجنة المحيط الهندي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وعملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ثانيا - التطورات والاتجاهات والاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

3 - تواصلت الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل العمل المتضافر لحكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي، بما فيه فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وفرادى الدول الأعضاء (انظر المرفق الأول)، والقوات البحرية الدولية، مثل عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة. واستمر تأثُّر جهود المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع ذلك، عاد نشاط حركة النقل البحري إلى مستويات ما قبل الجائحة، وكذلك الحال بالنسبة لتدابير حماية السفن.



091121 091121 21-15003 (A)



4 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولمرة أخرى، لم يجر الإبلاغ عن وقوع حوادث قرصنة في المياه الإقليمية المحيطة بالسواحل الصومالية (انظر المرفق الثاني). ومع ذلك، وقع هجوم مسلح ضد سفينة على بعد حوالي ثلاثة أميال بحرية من ساحل شبيلي الوسطى في 13 آب/أغسطس 2021. ولاحظ بعض الدول الأعضاء عمليات مريبة للاقتراب من السفن التجارية في المنطقة، مما يشير إلى أن التقدم المحرز في مكافحة القرصنة قد يتخذ مسارا معاكسا إن لم يجر توطيده.

5 – وخلصت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي والقوات البحرية المشتركة، في تقييمها القابل للنشر لتهديدات القطاع[1]، الصادر في 1 أيلول/سبتمبر 2021، إلى أن القرصنة قبالة سواحل الصومال لا تزال تُكبح إلى حد كبير بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها القوات البحرية واستمرار تطبيق *أفضل ممارسات الإدارة*[2] من قِبَل قطاعات النقل البحري. وخلصت أيضا في تقييمها إلى وجود خطر منخفض الدرجة لوقوع هجمات القرصنة، حيث قامت جماعات القراصنة الصومالية[3] بتنويع أنشطتها وتحويل تركيز جهودها إلى العمليات الأقل خطراً. غير أنها تحتفظ بالقدرة على اغتنام الفرص وشن الهجمات دون سابق إنذار.

6 – ويدل أيضاً تقليص المنطقة الشديدة الخطورة في 1 أيلول/سبتمبر 2021 على فعالية عمليات الحراسة البحرية المرافقة وتدابير مكافحة القرصنة المنفّذة على الصعيد الإقليمي.

7 – وكانت حادثة السفينة "إيفر غيفن" (*Ever Given*) في 23 آذار/مارس 2021 بمثابة تذكير للدول الأعضاء وصناعة النقل البحري بمدى اعتماد التجارة والإمدادات على الممرات البحرية المفتوحة. وأجرت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي تقييما كاملا للمخاطر المتعلقة بالآثار المحتملة في غرب المحيط الهندي تمشيا مع التوصيات الصادرة عن صناعة النقل البحري.

ثالثا – تطور جهود مكافحة القرصنة في الصومال

ألف – الأطر القانونية والسياساتية الوطنية

8 – واصلت هيئة الإدارة البحرية الصومالية تلقّي الدعم التقني والتدريب في مجالات الامتثال للقانون البحري، وتسجيل السفن، وإصدار شهادات السلامة واعتماد أفراد الطواقم، والسلامة، من كل من المنظمة البحرية الدولية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

9 – وواصل الفريق العامل التقني التابع لهيئة الإدارة البحرية الصومالية، والمؤلف من ممثلين عن وزارة الموانئ والنقل البحري وجهات دولية شريكة من بينها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

---

(1) تُعدّ القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي هذا التقييم كي يُستنار به في عمليات صنع القرار المرتبطة بإدارة المخاطر التي يقوم بها مشغلو سفن البضائع وسفن الصيد التجاري الكبرى التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي.

(2) BIMCO and others, *Best Management Practices to Deter Piracy and Enhance Maritime Security in the Red Sea, Gulf of Aden, Indian Ocean and Arabian Sea*, 5th edition (Witherby Publishing Group, Ltd., 2018).

(3) جماعة القرصنة هي مجموعة ينظمها أعضاؤها للقيام بأعمال القرصنة والسطو في البحر، ويكون ذلك عادة في حيز بحري جغرافي محدد.

وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، العمل من أجل تحقيق القدرة التشغيلية الأولية في المجالات الأربعة المحددة، وهي الامتثال القانوني، وتسجيل السفن، وتنسيق البحث والإنقاذ البحريين، واعتماد أفراد الطواقم. وفي 10 أيار/مايو 2021، أقر الفريق العامل خطة عمل تقيس التقدم المحرز صوب الإعلان عن تحَقُّق القدرات التشغيلية الأولية في عام 2022.

10 - وبدأت المديرية البحرية بمكتب رئيس الصومال، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والشركاء الدوليين، مراجعة استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال في آب/أغسطس 2021. ويرمي العمل الجاري بشأن هذه الاستراتيجية إلى وضع إطار وطني جديد بعنوان "الاستراتيجية البحرية الوطنية الصومالية"، يعكس استراتيجية أعمّ للحوكمة تشمل مسائل جامعة مثل الأمن والبيئة والشؤون الجنسانية.

11 - وواصل مكتب المبعوث الخاص لرئيس الصومال لشؤون القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن جهوده، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لإعادة تنشيط اللجنة الوطنية للتنسيق البحري، التي تضم عنصرا جديدا للتنسيق الدولي.

12 - وعقدت اللجنة التقنية التابعة للجنة الوطنية للتنسيق البحري جلسة واحدة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأحرز تقدم كبير في استعراض آليات التنسيق لتعزيز تنفيذ هياكل الحوكمة البحرية المرتبطة بأهداف استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال وأولويات خطة التنمية الوطنية، والالتزامات المقطوعة بموجب إطار المساءلة المتبادلة، مع وضع الصيغة النهائية لاختصاصات اللجنة الوطنية للتنسيق البحري في نيسان/أبريل 2021 انتظاراً للموافقة عليها.

13 - وفي حزيران/يونيه 2021، عقدت المنظمة البحرية الدولية جلسات إحاطة أولية واجتماعات تقييم افتراضية مع حكومة الصومال الاتحادية لوضع إطار للأمن البحري يتضمن نهجا يشمل الحكومة بأسرها إزاء إدارة الأمن البحري، ويجري ربطه بالاستراتيجية البحرية الوطنية الصومالية المشار إليها أعلاه. وسيمكّن هذا الإطار الصومال من إيجاد حلول مستدامة لأمنه البحري، وهو يتضمن إنشاء سجل وطني لمخاطر الأمن البحري، واستراتيجية أمنية، وخطة تكوينية لتحسين الإحاطة بالأحوال البحرية. وموّل الاتحاد الأوروبي الخطة في إطار المشروع الهادف إلى تعزيز أمن الموانئ والحوار الإقليمي في منطقة البحر الأحمر، وهي تشمل تقديم الدعم من المنظمة البحرية الدولية في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز أمن الموانئ والامتثال للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، من خلال كل من المشروع وإطار مدونة جيبوتي لقواعد السلوك.

14 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال تعزيز التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية وممثلي الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تمثيل المرأة في القطاع البحري من خلال شبكة مراكز التنسيق المعنية بـ "المرأة في القطاع البحري". وعُقدت عدة اجتماعات لبلورة خطة عمل موحّدة تهدف إلى تعزيز فرص عمل المرأة وتعليمها وفرصها الاقتصادية.

15 - وقامت الوزارة الاتحادية للثروة السمكية والموارد البحرية بإصدار وتجديد تراخيص لأكثر من 30 سفينة لصيد أسماك التونة المهاجرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما ولّد أكثر من 1,6 مليون دولار للصومال.

16 - وظل الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للضوابط التنظيمية في المنطقة الساحلية والمنطقة الاقتصادية الخالصة في الصومال سائدا، وهو ما أعاق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد مصائد أسماك مستدامة، حيث لا تزال نظم الرصد مصائد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها

في الصومال في طورها الأول. ولمكافحة هذه الممارسات، واصلت حكومة الصومال الاتحادية التعاون مع لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي وفرقة العمل المنشأة في إطار مبادرة مكافحة الصيد غير المشروع في أفريقيا (FISH-i Africa) والشركاء الدوليين، وذلك من خلال الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وواصلت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي، من خلال المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية، تبادل المعلومات بشأن المعاينات والتحليلات الفصلية المتعلقة بسفن الصيد قبالة الساحل الصومالي مع لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي.

17 - وبدأ البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية التابع له، برنامجا للعرض الإيضاحي لتزويد الصومال بمشروع للحماية والإنفاذ في مجال صيد الأسماك بالسفن البحرية في منطقته الاقتصادية الخالصة. وفي إطار هذا المشروع، سيتم تدريب وتجهيز موظفي حماية المصائد الصوماليين والأطراف الصومالية المسموح لها باعتلاء السفن والمدعين العامين الصوماليين. وستُحال أي سفن تُضبط وهي تقوم بالصيد غير القانوني إلى المحاكم الصومالية لمقاضاتها.

18 - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دعم حكومة الصومال الاتحادية في الجهود التي تبذلها لرصد وتفسير المعلومات الواردة من نظم رصد السفن والنظم الآلية لتحديد الهوية بشأن تحركات سفن الصيد المرخصة وغير المرخصة على حد سواء في المنطقة الاقتصادية الخالصة والإبلاغ عن تلك المعلومات والتصرف بناء عليها.

باء - بناء القدرات

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود المبذولة من قِبَل الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال والشركاء الدوليين الرامية إلى بناء قدرات قوات إنفاذ القانون المدنية البحرية الصومالية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت محدودية قدرات خفر السواحل مستمرة، مع الاضطلاع ببعض أنشطة خفر السواحل على مستوى الولايات. وفي 15 أيلول/سبتمبر 2021، تم التوصل إلى اتفاق لتقييم قدرات خفر السواحل الحالية، حيث بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال عملية مسح للقوات البحرية وقوات خفر السواحل الصومالية بالتنسيق مع شركاء دوليين آخرين، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية. وكان يجري استعراض القدرات والبنية التحتية والأطر القانونية والمؤسسية لخفر السواحل من أجل تحديد أوجه التداخل والثغرات وتقديم التوجيه بشأن سبل المضي قدما. وستزيد نتائج عملية المسح من تعزيز التنسيق بين الجهات البحرية الدولية الفاعلة، ووزارة الدفاع، إلى جانب الشرطة البحرية وأجهزة إنفاذ القانون البحرية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات.

20 - وأكملت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية تنفيذ برنامج لبناء القدرات بهدف مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على وضع إطار قانوني فعّال لإدارة المحيطات وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ويموله الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي الفترة من 10 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، قُدّم إلى 33 مسؤولا عن إنفاذ القانون البحري من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على برنامج للتدريب التقني

في شؤون المحيطات وقانون البحار لسلطات إنفاذ القانون البحري، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وطلبت الحكومة الاتحادية إجراء تدريب ثان في شكل وحدات على الإنترنت لمعالجة مجالات محددة من شؤون المحيطات وقانون البحار، وتم تقديم هذا التدريب في الفترة من 15 أيار/مايو إلى 30 حزيران/يونيه 2021 لمسؤولين مختارين في الحكومة الاتحادية.

21 - وقُدِّم تدريب افتراضي إضافي بشأن المادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لمعالجة أحد الاحتياجات التي حدّدتها شعبة المحيطات وقانون البحار، في الفترة من 19 إلى 27 نيسان/أبريل 2021، وذلك بهدف تعزيز الاقتصاد المحيطي الصومالي ومعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة من خلال التنفيذ الكامل والفعّال لأحكام الاتفاقية. وشارك في هذا التدريب ما مجموعه 20 ممثلاً عن حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والسلك الأكاديمي.

22 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، جهود بناء القدرات من خلال تدريب وتجهيز وحدات الشرطة البحرية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وشمل الدعم تقديم برامج للتدريب والتوجيه لتعزيز القدرة التشغيلية لوحدات الشرطة البحرية في عدة موانئ صومالية رئيسية، وتجهيز سلطات إنفاذ القانون البحري لمواجهة التهديدات ولممارسة المهام الشرطية والقيام بالدوريات بفعالية في المياه الساحلية الصومالية.

23 - وفي إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم خفر سواحل "صوماليلاند" من خلال شراء معدات اتصالات وقطع غيار إضافية، وعقد ورشة عمل هندسية في الحاويات لتعزيز قدراتهم التشغيلية. وأجرى المكتب دورة تدريبية في مجال "الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز"، ودورة تدريبية في مجال إنفاذ القانون البحري، وتقييما هندسيا شمل بعض التدريب الهندسي وإصلاح الأصول المستخدمة في الرحلات البحرية في الموقع. وقام البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية بشراء زورق دورية ومركبة دعم لوحدة الشرطة البحرية في بوصاصو وزورق دورية لوحدة الشرطة البحرية في غالمودوغ، موسعاً بذلك نطاق القدرة التشغيلية والدعم الساحلي. وفي بوصاصو، تم شراء وتركيب معدات اتصالات إضافية لتعزيز قدرة غرفة العمليات ولزيادة الإحاطة بالأحوال البحرية. وأدى برنامج للتدريب الهندسي والإصلاح الروتيني للأصول المستخدمة في الرحلات البحرية إلى إطالة فترات الجاهزية التشغيلية للأصول المستخدمة في الرحلات البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في أيار/مايو 2021 في سيشيل تدريب لوحدة الشرطة البحرية في غالمودوغ، بمشاركة ضابطتي شرطة، في مجال "الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز". وأجري تدريب من نفس النوع في سيشيل في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لوحدة الشرطة البحرية في مقديشو كجزء من ركيزة الإنفاذ في مشروع حماية مصائد الأسماك. وفي مقديشو، زُوّدت وحدة الشرطة البحرية بمقر جديد أنشأه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. كما وفر البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية معدات اتصالات إضافية لوحدة الشرطة البحرية، فضلا عن مجموعة قطع غيار لدعم الجاهزية التشغيلية.

24 - وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال توفير أنشطة لبناء القدرات بشأن الأطر القانونية الوطنية ووضع السياسات في مقديشو وغاروي وهرجيسا. ودعمت البعثة كذلك إنشاء مركز تنسيق

عمليات الإغاثة في البحر في مقديشو. كما يسرت البعثة التدريب ووفرت المعدات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، بما في ذلك إلى سلطات بونتلاند، لدعم قانون مكافحة القرصنة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم لزيادة قدرة خفر سواحل "صوماليلاند" على القيام بالعمليات البحرية، ومكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة الإجرامية البحرية، بما في ذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

25 - وفي الفترة من 13 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2021، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريبا افتراضيا للسلطات البحرية الصومالية بشأن المناخ والأمن الشامل، ركز على الروابط بين تغير المناخ والأمن البحري والمساواة بين الجنسين. وحضر التدريب ما مجموعه 30 مشاركا من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

جيم - المسائل المتعلقة بالمجتمعات المحلية

26 - استمر تمكين مجتمعات الصيد المحلية على طول الساحل الصومالي من خلال الدعم من قِبَل المنظمات الدولية والإقليمية، بالعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الصومالية. وبينما انخفض الأثر المباشر وغير المباشر للقرصنة في السنوات الأخيرة، فقد تبين أن الصيد غير القانوني والمدمر - ولا سيما الصيد بشباك الجر في المياه الساحلية - يدمر بشكل متزايد سبل عيش مجتمعات الصيد المحلية. ولا تزال الإجراءات المبينة أدناه تُحسِّن سبل العيش وفرص توليد الدخل للمجتمعات المحلية، ولكن حدوث التنمية المتوخاة في الأجل الطويل يتطلب أن تقترن تلك الإجراءات بالتزام متجدد من جميع الأطراف بالقضاء على أنشطة الصيد المدمرة وغيرها من الأنشطة غير القانونية المفصلة في مواضع أخرى من هذا التقرير.

27 - وقد أكملت منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، تنفيذ مشروع مناهضة المجتمعات الساحلية لأعمال القرصنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأحرزت تقدما كبيرا في بناء المهارات والقدرات في مجال الصيد الساحلي وفي القطاعات الفرعية المتعلقة بأنشطة ما بعد الصيد. وتشمل النقاط البارزة الرئيسية توزيع أصول سلسلة التبريد، من قبيل مركبات نقل الأسماك المبردة، والوحدات التي تعمل بالطاقة الشمسية لإنتاج رقائق الثلج، وتسليم سفن صيد جديدة إلى شركاء مثل تعاونيات صيد الأسماك أو شركات صيد الأسماك الصغيرة.

28 - وفي آذار/مارس 2021، أكملت منظمة الأغذية والزراعة دراسة جدوى لسوق أسماك جديدة في مقديشو وأوصت بإنشاء نقطة مركزية جديدة لمصائد الأسماك وسوقين فرعيين للبيع بالتجزئة في العاصمة كاستراتيجية طويلة الأجل لتنمية قطاع مصائد الأسماك في الصومال. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، تقديم الدعم المالي للقطاع، ولا سيما للنساء والشباب ممّن يقومون بأدوار في سلاسل القيمة لمصائد الأسماك الساحلية، من خلال مشروع سلسلة القيمة المرنة لمصائد الأسماك والماشية من أجل تحقيق نمو شامل للجميع ومستدام في الصومال. وقد بدأت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال الصندوق الاستئماني المشار إليه أعلاه، مشاورات تحضيرا لوضع خطة وطنية رئيسية لمصائد الأسماك ترسم طريق المضي قدماً لقطاع مصائد الأسماك، الذي يُتوقّع أن يلعب دورا أبرز في تنمية البلد من خلال تقاسم الأولويات وخطة عمل بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن الشركاء الوطنيين والدوليين.

29 - وفي تموز/يوليه، وقع الأمين التنفيذي للإيغاد مشروعا بقيمة 5 ملايين دولار، بتمويل من السويد، لتعزيز الاقتصاد الأزرق في أربعة بلدان ساحلية أعضاء في إيغاد، هي جيبوتي والسودان والصومال وكينيا. وسيركز المشروع الذي يستمر ثلاث سنوات على تحسين حوكمة الاقتصاد الأزرق، من خلال إجراء تحليلات حالة التنوع البيولوجي البحري، وإجراء جرد للملوثات الكيميائية والبلاستيكية من المصدر إلى البحر، فضلا عن تطوير وتطبيق أدوات لرصد التلوث الكيميائي والبلاستيكي والتخفيف من حدته في البلدان الأعضاء الساحلية المعنية.

رابعا - التعاون الدولي

ألف - فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

30 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد فريق الاتصال الاجتماع العام الثالث والعشرين يومي 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 في شكل افتراضي. وترأست كينيا الاجتماع وحضره 132 مشاركا من 27 دولة و 48 منظمة إقليمية ودولية.

31 - وتمثّلت إحدى النتائج الرئيسية للاجتماع العام في التصديق على اختصاصات الفريق التوجيهي للتخطيط الاستراتيجي. ويتماشى اعتماد هذه الاختصاصات مع القرار 19 الوارد في البيان الصادر عن الاجتماع العام الحادي والعشري لفريق الاتصال في عام 2019، الذي بيّن فيه فريق الاتصال الحاجة إلى وضع خطة استراتيجية لكي يظل الفريق آلية مرنة تشكّل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية طويلة الأجل للمنطقة. وقدمت لجنة المحيط الهندي، بوصفها أمانة فريق الاتصال، الدعم بأعمال الأمانة للفريق العامل.

32 - وعمل الفريق التوجيهي للتخطيط الاستراتيجي على إعداد خطة استراتيجية لفريق الاتصال لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة وانعدام الأمن البحري. وعُقدت ستة اجتماعات افتراضية للفريق التوجيهي. وشهد الاجتماع الأول للفريق التوجيهي، الذي عُقد افتراضياً في 11 شباط/فبراير 2021، ترشيح جمهورية سيشيل لرئاسة الفريق التوجيهي. وأتاحت الاجتماعات الأولية المجال لصياغة إطار لوضع الخطة الاستراتيجية والاتفاق على المواضيع الاستراتيجية الرئيسية لخطة العمل الشاملة، ومنها: (أ) موضعة فريق الاتصال ضمن هيكل الأمن البحري لغرب المحيط الهندي، (ب) التصدي لزعماء عصابات القرصنة من خلال الملاحقة الجنائية، (ج) إعادة النظر في محاور تركيز فريق الاتصال. وفي الاجتماع العام الرابع والعشرين المقبل لفريق الاتصال، المقرر عقده قبل نهاية عام 2021، ستُقدّم إلى الفريق إحاطة عن التقدم المحرز في إعداد الخطة الاستراتيجية.

33 - وبينما كان هناك توافق في الآراء على أن القرصنة قبالة سواحل الصومال قد تم كبحها بنجاح ولكن لم يتم القضاء عليها تماما، لاحظ فريق الاتصال أن الجرائم البحرية الأخرى العابرة للحدود الوطنية في ازدياد في منطقة غرب المحيط الهندي. وتضلع في هذه الجرائم أحيانا شبكات إجرامية تربطها صلات بالقرصنة ولا تزال قياداتها تنعم بأمان نسبي من أن يمسّها أحد على الرغم من الملاحقات الجنائية الجارية للقراصنة الذين نفذوا العمليات.

34 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت حكومة الصومال الاتحادية الانسحاب من عضوية فريق الاتصال بأثر فوري.

باء - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال دعم مشاريع في مجالات بناء القدرات، والملاحقة القضائية الإقليمية، وإنفاذ القانون البحري، والحوكمة البحرية حتى تم الإغلاق التشغيلي لجميع المشاريع في 30 حزيران/يونيه 2021. وبناءً على الاتفاق الذي تم التوصُّل إليه بين أعضاء مجلس الإدارة في 19 حزيران/يونيه 2019، سيُغلق الصندوق الاستئماني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ومنذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2012، تلقى الصندوق الاستئماني ما مجموعه 488 224 15 دولارا من 18 جهة مانحة. وفي 31 آب/أغسطس 2021، كان رصيد الصندوق الاستئماني يبلغ 809 294 دولارات. وعُقد اجتماع افتراضي لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني على هامش الاجتماع العام لفريق الاتصال في 15 كانون الأول/ديسمبر. وسيُعقد الاجتماع المقبل لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني على هامش الاجتماع العام السنوية لفريق الاتصال.

خامسا - أنشطة الأمن البحري الاستراتيجية

ألف - بناء القدرات على الصعيد الدولي

36 - بعد توقيع تعديل جدة في كانون الثاني/يناير 2017، واصلت المنظمة البحرية الدولية تقديم الدعم بأعمال الأمانة للدول الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. وركز هذا الدعم على تدابير أعمّ لمكافحة القرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المجال البحري، ولبناء القدرة على مكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك التهديدات الجديدة الناشئة للأمن البحري في المنطقة. ويتألف إطار مدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتعديل جدة من لجنة توجيهية وفريق عامل لتبادل المعلومات وفريق عامل لتنسيق بناء القدرات.

37 - وفي 18 أيار/مايو 2021، شكلت الدول المشاركة من بين الدول الموقّعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك لجنة خاصة لوضع استراتيجية إقليمية لتبادل المعلومات، مع قيام المنظمة البحرية الدولية بتقديم المساعدة التقنية لوضع خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز سلامة وأمن الملاحة من خلال دعم الارتقاء بمستوى الإحاطة بالأحوال البحرية على الصعيد الإقليمي. واتفقت الدول المشاركة أيضاً على وضع إطار حوكمة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك، يتألف من اللجنة التوجيهية والفريقين العاملين المعنيين بتبادل المعلومات وتنسيق بناء القدرات على غرار ما أشير إليه أعلاه.

38 - وواصل برنامج الأمن البحري التابع للمنظمة البحرية الدولية دعم دول المنطقة الإقليمية في تنسيق الأنشطة المضطلع بها دعما لتنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك بين الإدارات والوكالات وسلطات الرقابة ومشغلي الموانئ والمنظمات الأخرى التابعة للدول، بما في ذلك تنظيم الدورات والمؤتمرات الإقليمية. وبدعم من المنظمة البحرية الدولية، واصلت دول غرب المحيط الهندي وخليج عدن بناء القدرة على مكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تهدد سلامة وأمن الملاحة والنقل البحري في المنطقة، وذلك دعما لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتعديل جدة. وتصدّرت عمليات الاتجار بالبشر والتهريب على نحو متزايد الشواغل المتعلقة بالمنطقة، وعالجتها الدول الموقّعة بوصفها جرائم عابرة للحدود الوطنية في إطار اتفاق التعاون.

باء - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

39 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر وجود القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي والقوات البحرية المشتركة قبالة سواحل الصومال. وقام بعض فرادى الدول الأعضاء، بصفة مستقلة، بنشر السفن الحربية لحماية السفن التجارية ومرافقتها عبر خليج عدن بالتنسيق مع القوتين البحريتين المذكورتين. وساهمت أيضا دول أخرى في مكافحة القرصنة بنشر أساطيل بحرية في المنطقة على أساس وطني.

40 - وواصلت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي، من خلال عملية أتلانتا، ردع القرصنة ومنعها وقمعها قبالة سواحل الصومال من خلال حماية ومرافقة السفن المعرضة لهجمات القرصنة، بما في ذلك سفن برنامج الأغذية العالمي. ومن الناحية العملياتية، ظلت القوة البحرية الأوروبية إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة القرصنة التي تعمل قبالة الساحل الأوسط للصومال، حيث توفّر رادعا مرئيا وتضطلع بعمليات مركزة في المناطق التي توجد فيها شبكات إجرامية مرتبطة بالقرصنة. ومدد الاتحاد الأوروبي ولاية عملية أتلانتا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ووسع نطاق ولايتها اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021. وتتصل المهام الإضافية بالأسلحة والاتجار بالمخدرات، فضلا عن رصد الأنشطة غير المشروعة. وأتاحت العملية منصة لأدوات الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز برامج التنمية الموجّهة للمجتمعات المحلية الساحلية التي يتعذر الوصول إليها. وواصلت القوة البحرية الأوروبية، في إطار مهمة ثانوية، دعم جهات فاعلة أخرى في المنطقة، بما فيها بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

41 - ومن خلال مركز الأمن البحري في القرن الأفريقي، الذي يقع مقره في بريست بفرنسا، واصلت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي تيسير تحديد مواعيد القوافل التي تسيرها الدول التي تنشر السفن الحربية بشكل مستقل عبر الممر الموصى به دولياً لعبور السفن. وظل المركز يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية أتلانتا، حيث يقدم خدمات الإحاطة بالأحوال البحرية ويتلقى تفاصيل التسجيل الطوعي للسفن العابرة، على النحو الموصى به في النسخة الخامسة من أفضل *ممارسات الإدارة*، وذلك بالاشتراك مع مكتب الملاحة التجارية البحرية التابع للمملكة المتحدة للعمليات.

42 - وواصلت القوات البحرية المشتركة، وهي تحالف بحري متعدد الجنسيات يتألف من 34 دولة عضوا، القيامَ بعمليات لمكافحة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وحوض الصومال وشمال المحيط الهندي، وذلك من خلال فرقة العمل المشتركة 151 لمكافحة القرصنة التابعة لهذه القوات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كانت فرقة العمل 151 المشتركة تتألف من سفن سطح قدمتها اليابان وجمهورية كوريا، مع سفن إضافية قدمتها باكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول. وجرى كذلك تعزيز وحدات السطح هذه بطائرات للدوريات البحرية والاستطلاع البحري أتاحتها باكستان والولايات المتحدة واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت تركيا وباكستان والبرازيل أفرقة القيادة لفرقة العمل 151 المشتركة بالتناوب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

43 - وواصلت القوات البحرية المشتركة العمل عن كثب مع القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي، بالتعاون مع فريق الاتصال، ومركز الأمن البحري - القرن الأفريقي، ومركز عمليات التجارة البحرية التابع للمملكة المتحدة، وغير ذلك من مراكز العمليات البحرية الإقليمية ومراكز تنسيق

الإغاثة الإقليمية. وفي حين ركزت كلتا القوتين على عمليات مكافحة القرصـــنة، فقد قدمتا أيضـــا تقييمات للتهديدات ونشرات الإخطار بالتهديدات المتصلة بالحوادث إلى قطاع النقل البحري العالمي، وتعاونت بشأن الحوادث البحرية الأوســـع نطاقا في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، مثل تقديم المســـاعدة إلى الســـفن التي تقطعت بها الســـبل والســـفن المفقودة، والتحقيق في عمليات الاقتراب المريبة والاســـتجابة لحوادث السلامة البحرية.

44 - واستمرت منظمة حلف شمال الأطلسي في ممارسة عمليات الإحاطة بالأحوال البحرية قبالة سواحل الصومال وواصلت رصد الحالة فيما يتعلق بالقرصنة، بوسائل منها مركز الشحن التابع للمنظمة في المملكة المتحدة، الذي يتواصـــل بانتظام مع أوســـاط النقل البحري العالمي. وواصـــلت المنظمة شـــراكاتها القيمة مع الجهات صـــاحبة المصـــلحة المعنية بمكافحة القرصـــنة وظلت ناشـــطة في منتديات مكافحة القرصـــنة، مثل فريق الاتصال.

45 - وبســـبب جائحة كوفيد-19، عُقد المؤتمران الســـابع والأربعون والثامن والأربعون لآلية تبادل المعلومات وتنســـيق العمليات افتراضـــيا في 3 و 4 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020، وفي 26 و 27 أيار/مايو 2021، على التوالي. واجتمعت ثلاثة أفرقة عاملة في 3 تشـرين الثاني/نوفمبر 2020 لمعالجة قضـايا القرصـنة والأمن البحري على السـواء، فضـلا عن دمج المعلومات وتبادلها على امتداد المحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب وخليج عُمان. وتناولت الأفرقة العاملة طائفة واســـعة من المســـائل التي تؤثر في قطاع النقل البحري والجهات العسـكرية صـاحبة المصـلحة على حد سـواء. وشـدد قطاع النقل البحري على أهمية مواصلة تلقي تحليل عسكري مشترك ذي مستوى عال بشأن جميع التهديدات الأمنية البحرية، كما يتضح من التقييم القابل للنشـــر لتهديدات القطاع. ومن المقرر عقد المؤتمر المقبل لآلية تبادل المعلومات وتنســـيق العمليات في 17 و 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وستستضيفه القوات البحرية المشتركة.

سادسا - المســـائل القانونية والقضـــائية الدولية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف - الأطر القانونية والتعاون القانوني

46 - عُقدت في الفترة من 26 إلى 29 نيسـان/أبريل 2021 الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضـوية المعني بصـياغة مضـمون إطار تنظيمي دولي يتعلق بأنشـطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصـــة، دون إصـــدار حكم مسـبق على طبيعة هذا الإطار. وخلال تلك الفترة، واصـلت الدول الأعضـاء والجهات الأخرى صـــاحبة المصـــلحة مناقشـــة العناصـــر المؤلفة لإطار تنظيمي دولي وسـبل المضـــي قدما، وشمل ذلك عقد مشاورات غير رسمية بين الدورات على أساس مسودة أولية، فضـلا عن تعميم مسودة أولية منقحة قبل الدورة الثالثة في الربع الثاني من عام 2022.

47 - وتمشـيا مع إطار التعاون الموقَّع في 15 حزيران/يونيه 2018، واصـلت إدارة الشـؤون السـياسـية وبناء السـلام ولجنة المحيط الهندي إجراء مناقشـات بشـأن الأنشـطة الرامية إلى المسـاعدة على بناء قدرات لجنة المحيط الهندي بغية تعزيز السلام والأمن وتوطيدهما في المنطقة.

48 - وفي 13 تموز/يوليه 2021، نظمت إدارة الشـؤون السـياسـية وبناء السـلام ولجنة المحيط الهندي اجتماعا افتراضـيا بشـأن تحديات السـلام والأمن في منطقة غرب المحيط الهندي، حيث غُطِّيت المواضـيع

المتصـــلة بكوفيد-19، ومخاطر تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، والأمن البحري في المنطقة. ولاحظ جميع المشـاركين أهمية اتباع نهج شـامل لمعالجة هذه المسـائل في البر والبحر على السـواء، فضـلا عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق فيما بين المبادرات الإقليمية ذات الصلة. وفي هذا السياق، أبلغت لجنة المحيط الهندي الاجتماع بدورها المستمر في تعزيز هيكل الأمن البحري الناشئ في المنطقة من خلال المشاركة في الحملات والتوعية على نطاق أوســع بقدرات المجال البحري من خلال القيام بانتظام بعقد المؤتمرات والاجتماعات وتقديم الإسهامات في المنتديات الإقليمية.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترسّخت إلى حد كبير أسس هيكل الأمن البحري في غرب المحيط الهندي، التي وضـعتها لجنة المحيط الهندي وموّلها الاتحاد الأوروبي، من خلال تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الجهات الموقِّعة على اتفاق برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي في شــرق أفريقيا وجنوبها وفي منطقة المحيط الهندي، ومع الدول الشــريكة وغير ذلك من المنظمات الإقليمية والدولية، في مجالي تبادل المعلومات البحرية وإجراء العمليات المشــتركة في البحر. ولا يزال الهيكل يشـكل تجربة غير مسـبوقة على صعيد التعاون في مجالي الحوكمة البحرية والأمن البحري في المنطقة.

50 - وقد بلغ هيكل الأمن البحري في غرب المحيط الهندي مرحلته التشـغيلية الأولية بنشــر ضــباط اتصــــال دوليين من الدول الموقِّعة على الاتفاق في كل من المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية والمركز الإقليمي لتنسـيق العمليات، وإنشـاء معدات رصـد واتصـالات مكيفة للمراكز الإقليمية. ولا يزال سـد الثغرات لتحقيق القدرة التشـــغيلية الكاملة وهيكلة الاســـتجابات لجرائم بحرية محدّدة وفقا للاتفاقات الإقليمية المتعلقة بأنشـطة برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي يشـكلان أولوية. ويمثل هذا الهيكل أيضـــا جزءا من الاســـتجابات التي صــيغت في خطة عمل الاقتصــــاد الأزرق الإقليمية التي وضــــعتها لجنة المحيط الهندي مؤخرا.

51 - ومن خلال المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية والمركز الإقليمي لتنســيق العمليات، ظل التركيز منصـبا على عمليات رصـد السـفن المعرضــة للجرائم البحرية العابرة للحدود، بما في ذلك الصـيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتلوث البحري، والاتجار غير المشــروع، والتعرف عليها والقيام بدراسات تحليلية بشأنها. ومن خلال مشاركة المركزين بنشاط في مختلف المناورات والعمليات الميدانية وفي الإجراءات المنظّمة الخاصــة بكل منهما بشــأن المواضــيع الرئيسـية، أمكن التجريب الآني لقابلي الهياكل للتشغيل البيني.

52 - وواصـلت مراكز تبادل المعلومات الإقليمية المنشأة في عام 2019 في إطار مدونة جيبوتي لقواعد السـلوك الاضـطلاع بدور رئيسـي في الشـبكات الإقليمية لتبادل المعلومات، إلى جانب المركزين الإقليميين المشار إليهما أعلاه. وقامت لجنة المحيط الهندي الدعم، من خلال برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي الذي تتولى إيغاد تنسيقه العام، بتقديم الدعم إلى هذين المركزين الإقليميين، فضلا عن المراكز الوطنية للدول السـبعة الموقِّعة على الاتفاقين الإقليميين للبرنامج المتعلقين بتبادل المعلومات البحرية وتقاسـمها، وتنسـيق الإجراءات المشــتركة في البحر، وذلك من خلال اســتعراض الهياكل والنظم الوطنية دعما لتفعيل المركزين الإقليميين لتبادل المعلومات والتنسيق.

53 - وبالمثل، عُقد في 29 أيلول/ســبتمبر 2021 اجتماع أول لمراكز تجميع المعلومات ومراكز تبادل المعلومات من منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ الأوسع. ونظرا للطابع العابر للحدود الوطنية للجرائم

البحرية وما يرتبط بها من تحديات فيما يتعلق بالرصد وتبادل المعلومات، شكّل هذا الاجتماع خطوة أولى نحو إنشاء شبكة من الجهات الفاعلة المتخصصة في الإحاطة بالأحوال البحرية على نطاق المحيط الهندي الأوسع، وتحديد سبل التعاون، وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة التعاون عند الضرورة.

54 - وفي أيار/مايو 2021، وبغية تعزيز التعاون، نظمت لجنة المحيط الهندي اجتماعا تشاوريا إقليميا ركّز على مخاطر التلوث البحري تحت رعاية برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي. واتفق المشاركون على إنشاء لجنة تقنية إقليمية لاستعراض وتكييف العمليات القائمة للتخطيط للطوارئ لإتاحة استجابة إقليمية أكثر فعالية تحقيقا للتأهب والوقاية من التلوث البحري في المنطقة.

باء - جهود الإفراج عن الرهائن وتقديم الدعم لهم

55 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة، وهي مؤسسة خيرية دولية مقرها المملكة المتحدة، تقديم الدعم العاطفي إلى أفراد الطاقم الإيراني الثلاثة للسفينة سراج الذين كانت تحتجزهم جماعة قرصنة صومالية ثم أُطلق سراحهم في آب/أغسطس 2020. وواصلت المؤسسة الخيرية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لأفراد الطواقم المتضررين من القرصنة عن طريق صندوق رئيس فريق الاتصال لرعاية أسر ضحايا القرصنة. وواصلت الشبكة أيضا دعم الرهائن المفرج عنهم المتضررين من القرصنة في جميع أنحاء العالم.

56 - وأفادت الشراكة المعنية بدعم الرهائن بأنه ولئن لم يتبق رهائن قرصنة بحرية في الصومال، هناك رهائن دوليين في الصومال تحتجزهم جماعات لها صلات بقراصنة وزعماء عصابات صوماليين سابقين.

جيم - التعاون في مجال الملاحقات القضائية المتصلة بالقرصنة

57 - لم يعقد البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا هذا العام، بصفته أمانة فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وواصل البرنامج تنسيق أعمال فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون مع الدول الأعضاء والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي.

58 - وتتألف فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون، التي ترأسها الولايات المتحدة، من مدّعين عامين دوليين لبلدانهم مصلحة في مقاضاة زعماء عصابات القرصنة الذين استفادوا من القرصنة وما زالوا يشكلون تهديدا في المنطقة. ووفقا لتقديرات فرقة العمل، لا يزال هناك أربعة من زعماء عصابات القرصنة وعدة عناصر فاعلة أقل شأناً متبقين من فترة ذروة عمليات القرصنة في الصومال. وكما كان الحال في السنوات السابقة، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتمويل من الدانمرك، تقريرا مركّزا على أحد أهم زعماء عصابات القرصنة، وذلك في إطار دعم عمل الدول الأعضاء في إجراء الملاحقات القضائية ضد هؤلاء الأفراد أو مصادرة أصولهم. وتجري حاليا ملاحقات قضائية ضد قراصنة صوماليين سابقين في عدة دول أعضاء. ولا تزال الملاحقة القضائية لزعماء عصابات القرصنة هدفا رئيسيا للدول الأعضاء في فريق الاتصال في الاستعراض الذي يجريه الفريق التوجيهي للتخطيط الاستراتيجي حاليا لفريق الاتصال.

59 - ومنذ بداية البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية في عام 2009، أعاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما مجموعه 189 من المسجونين في سيشيل وكينيا وموريشيوس لارتكاب جرائم

القرصنة إلى وطنهم. ونتيجة لهذه الجهود، لا يوجد حالياً أي سجناء قرصنة في سجون كينيا أو موريشيوس. وواصل البرنامج دعم دول المنطقة في جهودها الرامية إلى إجراء محاكمات عادلة للأشخاص المشتبه في أنهم قراصنة وضمان أن تكون ظروف السجون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

60 - وعند وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك 28 شخصا مدانا بالقرصنة يقضون مدة عقوبتهم في الصومال، بواقع 21 في سجن مقديشو ومجمع المحاكم (من بينهم 14 نقلوا من غاروي) وسبعة في سجن غاروي المركزي. ولا يزال هناك سجين صومالي مدان بالقرصنة موجود في سيشيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم الإفراج المبكر عن أي من القراصنة المدانين الذين لا يزالون يقضون ما تبقى من مدة عقوبتهم في الصومال. وحتى الآن، نُقل 171 قرصاناً ممن ألقت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي القبض عليهم إلى سيشيل في انتظار محاكمتهم، منهم 145 شخصا أدينوا وسجنوا و 26 برّأتهم المحكمة.

61 - وفي 16 تموز/يوليه 2021، برّأت المحكمة العليا في سيشيل، لعدم كفاية الأدلة، الأفراد الخمسة الذين كانوا يحاكمون بتهمة القرصنة والذين كانت قضاياهم مرتبطة بمحاولات قرصنة مشتبه بها قبالة سواحل الصومال في عام 2019. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المترجمين الشفويين للمحاكمة وأخذ على عاتقه ضمان رفاه المحتجزين أثناء احتجازهم، بدعم من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وبعد صدور حكم البراءة، يسر البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية إعادة الأفراد الخمسة إلى الصومال في آب/أغسطس 2021.

62 - وفي إطار منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، عُقد منتدى للمدعين العامين في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2021، وضمّ مدعين عامين من دول إقليمية منها سيشيل وموريشيوس وكينيا، إلى جانب القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي. وفي الفترة من 7 إلى 9 نيسان/أبريل 2021، حضرت القوة اجتماع فريق الخبراء المستقل المعني باتفاق نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بها من أدلة فيما بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

63 - وفي 4 آذار/مارس 2021، شنّ مقاتلو حركة الشباب هجوما ضخما ومعقدا على سجن بوصاصو المركزي. وأُطلق سراح جميع السجناء البالغ عددهم 334 سجينا من زنزاناتهم، ومن بينهم أربعة سجناء مدانين بالقرصنة وعدة أشخاص من مرتكبي الجرائم الإرهابية. وفي إطار البرنامج المشترك لدعم الأجهزة الإصلاحية، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما طارئا في سجن بوصاصو المركزي بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال واليونيسف في 8 نيسان/أبريل تقييما مشتركا لاحتياجات سجن غاروي المركزي لتحديد الثغرات القائمة والمساعدة المطلوبة، مع التركيز على حقوق الإنسان. ومن خلال البرنامج المشترك لدعم الأجهزة الإصلاحية، أُنجزت إصلاحات واسعة النطاق في سجن بوصاصو في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

64 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا الدعم في مجال البنى التحتية، بما في ذلك لمجمع السجون والمحاكم الجديد في مقديشو، وإصلاح سجني مقديشو وغاروي المركزيين. وتعاون مع هيئة خدمات السجون والمراقبة السويدية، لإلحاق مرشدين ضمن حرس السجون الصومالي لدعمه في تحسين إدارة حالات السجناء المتطرفين العنيفين في إطار عملية البرمجة

الهادفة إلى مكافحة ومنع التطرف العنيف في السجون، إلى جانب برنامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بعد الخروج من السجن.

سابعا - ملاحظات

65 - يدل استمرار غياب الهجمات الناجحة للقرصنة قبالة سواحل الصومال على فعالية التدابير التي يتخذها حاليا كل من حكومة الصومال الاتحادية وقطاع النقل البحري والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والقوات العسكرية والبحرية، من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. ومع ذلك، لا يزال استمرار وجود جماعات وشبكات القرصنة يشكل مصدر قلق، ويسلط الضوء على أن القرصنة لم يتم بعد القضاء عليها نهائيا. ولذلك، لا يزال من الضروري مواصلة معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة. وإنني أدعو حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي إلى مضاعفة جهودهما في هذا الصدد.

66 - فلا تزال هناك تهديدات متعددة للأمن البحري، حيث حولت شبكات القرصنة تركيزها صوب أنشطة تنطوي على مخاطرة أقل، مثل التهريب، وهو الأمر الذي يتطلب أيضا الاهتمام المستمر من جانب حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي. وأكرر دعواتي السابقة إلى الدول الأعضاء للالتزام بالصكوك الدولية لصيد الأسماك وتعزيز تعاونها بشأن الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال، وهو أمر لا يزال يثير القلق.

67 - وإن ما بذلته حكومة الصومال الاتحادية من جهود وما أحرزته من تقدم، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل وضع سياسات وأطر قانونية بحرية، لأمرٌ جدير بالثناء. وإنني أشجع حكومة الصومال الاتحادية على التعجيل بعرض قانون النقل البحري الصومالي على البرلمان والموافقة عليه، فهذا من شأنه أن يشكل خطوة حاسمة نحو إنشاء إطار قانوني بحري متين وفقا للصكوك الدولية. وأدعو السلطات الصومالية إلى المضي قدما في إدماج أحكام اتفاقية حماية الأرواح في البحر واتفاقية منع التلوث الناجم عن السفن في القوانين المحلية، مما سيمهد الطريق لتعزيز القواعد التنظيمية والولاية القضائية في المياه الصومالية.

68 - ومن الجدير بالترحيب التقدم المحرز في تنشيط آليات التنسيق البحري، لأنها تشكل منبرا هاما للجهات البحرية الصومالية صاحبة المصلحة لصياغة أهداف جماعية تصبّ في اتجاه تطوير قطاع بحري مستدام. وإنني أشجع كذلك حكومة الصومال الاتحادية على المضي قدما في المناقشات بشأن تحديد مهام القوات البحرية الصومالية ووضع أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف القوات العاملة في البحر.

69 - وإنني ممتن لحكومة كينيا على ما قامت به من دور قيادي في إطار توليها رئاسة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وللجنة المحيط الهندي على العمل الذي قامت به في إطار دورها كأمانة لفريق الاتصال. وتُلاحَظ مع التقدير المساهماتُ التي قدمتها الجهات الشريكة الدولية إلى الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، وإنني أشجّعُ على مواصلة تقديم الدعم المالي للجهود المبذولة من أجل مكافحة القرصنة بعد إغلاق الصندوق الاستئماني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

70 - وإنني أثني على العمل الذي اضطلعت به الشراكة المعنية بدعم الرهائن والشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة من أجل دعم الرهائن السابقين وأسرهم، وأكرّر دعوتي لجميع الجهات الشريكة إلى المساهمة في صندوق أسر ضحايا القرصنة الذي لا يزال يقوم بدور حيوي للناجين من القرصنة الصومالية وأسرهم.

71 - وأود أن أعرب عن خالص امتناني للدول الأعضاء، ولفريق الاتصال، والمنظمات غير الحكومية، والقوات العسكرية والبحرية، وقطاع النقل البحري، والقطاع الخاص على المساهمات التي قدمتها لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال على مدى العقد الماضي. فلولا هذا الالتزام وهذه المساهمات لما كان من الممكن إحراز النجاحات التي تحققت حتى الآن في الحد من القرصنة ومكافحتها.

المرفق الأول

مساهمات الدول الأعضاء والجهات المراقبة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

1 - ترد أدناه البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء ردا على الفقرات ذات الصلة من منطوق قرار مجلس الأمن 2554 (2020):

2 - تقوم البحرين بدور محوري في مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال من خلال التعاون مع فرقة العمل المشتركة 151، التي يقع مركز قيادتها في البحرين. وقد ساهمت مملكة البحرين في الجهود الدولية المشتركة لمكافحة القرصنة التي أدت إلى انخفاض عدد هجمات القراصنة، بالتنسيق مع فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وضمن الإطار القانوني المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988. وتساهم القوات البحرية الملكية البحرينية التابعة لقوة دفاع البحرين بدعم مباشر وغير مباشر على أساس مستمر للعمليات المركَّزة في مناطق العمليات المشتركة التابعة لفرقة العمل المشتركة 151 في شكل موارد بشرية مؤهلة ومدربة تقنيا.

3 - في 9 حزيران/يونيه 2021، تولّت البرازيل قيادة فرقة العمل المشتركة 151 التي تعمل في خليج عدن، بالتعاون مع جهات شريكة دولية. ويساهم الجيش البرازيلي في هذه الفرقة بضابط برتبة لواء بحري (القائد) و 10 ضباط أركان. وتعتبر وزارة الدفاع في البرازيل أن نشاط القرصنة داخل منطقة عمليات فرقة العمل 151 قد ثُبِّط بسبب الأحوال الجوية الموسمية، فضلا عن وجود قوات دولية متعددة. بيد أن الوزارة ترى أن الأسباب الجذرية للقرصنة لم يُقضَ عليها، كما يتضح من محاولة واحدة للسطو المسلح في البحر أُبلغ عن حدوثها في 13 آب/أغسطس 2021 على بعد سبعة أميال بحرية من ساحل الصومال عندما اقتربت مجموعة تتألف من أربعة إلى خمسة أشخاص مشتبه بهم من السفينة *MV Anatolian*.

4 - تولي حكومة الصين اهتماما كبيرا للأمن البحري ومكافحة القرصنة والجرائم المنظمة في البحر قبالة سواحل الصومال. فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2008، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، دأبت القوات البحرية الصينية على إرسال السفن إلى المياه الصومالية بشكل روتيني للقيام بمهام الحراسة المرافقة. وعلى مدى السنوات الـ 13 الماضية، أرسلت القوات البحرية الصينية 131 قطعة بحرية موزعة على 39 دفعة لعمليات الحراسة المرافقة لحماية سلامة ما يقرب من 000 7 سفينة صينية وأجنبية، بما في ذلك 12 سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، مما أسهم في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

5 تساهم الدانمرك في مكافحة القرصنة في منطقة القرن الأفريقي من خلال دعم مؤسسات الحوكمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحفاظ على قدرات الأمن البحري المحلية والإقليمية وتعزيزها، وبذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية - الاقتصادية للقرصنة. وشاركت الدانمرك في بناء قدرات الشرطة البحرية في مقديشو وبوصاصو، وكذلك خفر سواحل "صوماليلاند". وتقوم الدانمرك بنشر ضباط أركان في القوات البحرية المشتركة لدعم الجهود المبذولة على صعيد الأمن البحري الإقليمي. وتواصل الدانمرك أيضا العمل عن كثب مع المجتمع الدولي كجهة مساهمة رئيسية في الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز ممارسة سلطة الدول في البحر. وقدمت الدانمرك أيضا الدعم للبحوث والتحليلات المتعلقة بتعطيل طرق التهريب البحرية ومكافحة التمويل غير المشروع، تعزيزا لولاية المكتب عملا بقرار مجلس الأمن 2498 (2019)، ومن خلال إنشاء وتعهّد ورصد السجون التي تضم قراصنة مدانين في الصومال.

6 - تنفذ مصر قرار مجلس الأمن 2554 (2020) وفقا لالتزاماتها الدولية. وهي تقوم بذلك عملا بالقرارات التي اتخذها المجلس، وعلى ضوء حرصها على الاستقرار في منطقة البحر الأحمر وتأمين المسارات البحرية وانتظام حركة الملاحة والتجارة الدولية بالبحر الأحمر، وفى إطار اهتمامها بدعم استقرار الصومال وسلامة مواطنيها وصون السلم والأمن الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي. وتقوم مصر بتبادل المعلومات مع الدول المشاركة بالقوة البحرية المشتركة حول الأنشطة غير المشروعة لتطوير قاعدة البيانات الخاصة بأعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح جنوب البحر الأحمر وقبالة السواحل الصومالية. وتقدم مصر الدعم اللوجستي للدول الصديقة المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة من خلال قواعدها البحرية في البحر الأحمر بالإضافة إلى تنفيذ تدريبات بحرية عابرة معها قبل التوجه إلى مناطق عملها المتعلقة بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. ووقَّعت مصر على ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن في كانون الثاني/يناير 2020 في الرياض بالمملكة العربية السعودية، بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار بمنطقة البحر الأحمر، وبما يسهم في الحد من أنشطة القرصنة والسطو المسلح. وتدعم مصر الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة الأنشطة غير المشروعة قبالة سواحل الصومال من خلال المساهمة في بناء قدرات الدول المشاطئة بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي، بهدف تعزيز قدراتها في مجال الأمن البحري. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم مصر الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في الصومال وبناء مؤسسات الدولة الوطنية، بما يسهم في الحدّ من الأنشطة غير المشروعة ومن بينها عمليات القرصنة والسطو المسلح.

7 - تجري الأنشطة التي تضطلع بها فرنسا قبالة سواحل الصومال ضمن الإطار الأوروبي بشكل رئيسي. وفرنسا هي إحدى الجهات المساهمة الرئيسية في عملية أتلانتا، التي تنفذها القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي. وقد حُدّد الأمن البحري أولويةً في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للقرن الأفريقي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 10 أيار/مايو 2021، والتي تتضمن إشارات إلى عملية أتلانتا. ومنذ آذار/مارس 2019، يقع مقر العملية في روتا، إسبانيا. ويوجد مركز الأمن البحري في القرن الأفريقي التابع للعملية، الذي يمثل نقطة الاتصال الأولى لمختلف الجهات الفاعلة البحرية، ولا سيما قطاع النقل البحري، في نفس موقع مركز التعاون والتوعية في مجال المعلومات البحرية، في بريست، بفرنسا، ويتولى تشغيله بشكل رئيسي ضباط صف فرنسيون. وبالإضافة إلى التصدي للقرصنة الذي لا يزال يمثل ولايتها الأساسية، تقوم العملية أيضا بمهام تنفيذية تتعلق بالمخدرات وتحديد الأسلحة. وهي تتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وتحيل إليهما المعلومات المتعلقة بتلك المسائل الأمنية. وتدعم فرنسا العملية بانتظام، بشكل مباشر أو كجهة شريكة، بتزويدها بالأصول الجوية البحرية، وهو ما حدث أخيراً في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021، عندما مرّت المهمة جان دارك عبر منطقة العمليات الخاصة بعملية أتلانتا. وساهمت فرنسا في الاستعراض الاستراتيجي لعملية أتلانتا لعام 2020، الذي جرى على ضوئه توسيع نطاق الولاية لتشمل مهام جديدة تتعلق بالاتجار بالمخدرات والأسلحة، وتوسيع النطاق الجغرافي لمنطقة العمليات ليشمل النصف

الجنوبي من البحر الأحمر. والغرض من المهام الجديدة هو تمكين العملية من معالجة مسائل الأمن البحري بطريقة شاملة، نظرا إلى أن الاتجار غير المشروع والقرصنة عادة ما يكونان مرتبطين. وربما يمكن تقديم موعد الاستعراض الاستراتيجي المقبل للعملية، المقرّر إجراؤه في النصف الثاني من عام 2022، إلى النصف الأول من العام والبدء فيه خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث تحرص فرنسا على حماية إنجازات هذه العملية الأوروبية الناجحة، في سياق زيادة تركيز الاتحاد على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتقدم القاعدة والقوات الفرنسية في جيبوتي أيضا الدعم اللوجستي الضروري للعملية، بما في ذلك نشر عتادها الجوي. وفي البر، يساهم الاتحاد الأوروبي حاليا في جهود بناء القدرات التي تبذلها دول القرن الأفريقي، وذلك بغية التخفيف من حدّة الأسباب الجذرية للقرصنة والقضاء على شبكات القرصنة. وقد أطلق الاتحاد بعثتين في الصومال في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع. وإحداهما بعثة عسكرية تقدّم مساندة مباشرة للقوات المسلحة الصومالية من خلال تقديم المشورة والتوجيه وتدريب المدربين (بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، التي تغطي ولايتها السابعة الفترة 2021-2022)، والأخرى بعثة مدنية الغرضُ منها دعم الحوكمة البحرية، وبناء قدرات خفر السواحل والشرطة البحرية في الموانئ الصومالية الرئيسية، وإنفاذ القانون البحري (بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، التي بدأت ولايتها الجديدة في 1 كانون الثاني/يناير 2020). وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إبطاء وتيرة الأنشطة التي تضطلع بها بعثات الاتحاد الأوروبي في الصومال بشكل كبير. وليس لفرنسا أي أفراد منتشرين في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ولها تسعة أفراد منتشرين في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات. وبصورة أعمّ، يساهم الاتحاد الأوروبي على الصعيد الإقليمي في بناء هيكل للأمن البحري في غرب المحيط الهندي من خلال البرامج التالية: برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي، الذي تبلغ ميزانيته 37,5 مليون يورو، ويغطي الفترة 2013-2020 (أُنجز البرنامج)؛ والمشروع الأول لبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، الذي بلغت ميزانيته 5,5 ملايين يورو، وغطّى الفترة 2015-2019، وهو برنامج مغلق نفّذته "إكسبرتيز فرانس" (Expertise France)، الوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي؛ والمشروع الثاني لبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، الذي بلغت ميزانيته 7,5 ملايين يورو، ويغطي الفترة 2020-2023، وتنفذه أيضا الوكالة نفسها. وقد تعزّز الهيكل الأمني بإنشاء المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر في عام 2018، وبإنشاء المركز البحري الإقليمي لتنسيق العمليات في سيشيل في عام 2016. ولفرنسا موظفو اتصال في هذين المركزين منذ إنشائهما. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام 2013، قام كل من برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي وبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، بشكل متتال، بالإسهام بخبراتهما من أجل تعزيز قدرة المسؤولين في البلدان الساحلية في المنطقة على مكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة، ولا سيما القرصنة، كما أنهما بصدد تطوير المنصّة الشبكية الإقليمية لتبادل المعلومات وإدارة الحوادث في منطقة المحيط الهندي. وتشكل رئاسة فرنسا للندوة البحرية للمحيط الهندي، التي بدأت في حزيران/يونيه 2021، فرصة لتسليط الضوء على إجراءات الاتحاد الأوروبي كجهة موفّرة للأمن البحري في المنطقة، ولا سيما من خلال عملية أتلانتا. وتضطلع فرنسا أيضا بدور نشط على الصعيد الوطني في دعم الأمن البحري قبالة سواحل الصومال. وفرنسا، كدولة لها أراض على حافة المحيط الهندي ودولة عضو في لجنة المحيط الهندي تولّت رئاسة اللجنة لمدة عام، مستمرة في الدعوة إلى الملكية الإقليمية لمسائل الأمن البحري. وتؤيد فرنسا تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمن البحري للّجنة، ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي

وخليج عدن (مدونة جيبوتي لقواعد السلوك)، التي وقعتها 21 دولة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وشبه الجزيرة العربية، بهدف إنشاء مراكز مترابطة لدمج المعلومات البحرية.

8 - تساهم جمهورية إيران الإسلامية في مكافحة القرصنة بإرسال أساطيل قتالية ولوجستية إلى منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن. وفي هذا الصدد، واصلت أساطيل القوات البحرية الإيرانية منع وقمع القرصنة قبالة سواحل الصومال من خلال حماية ومرافقة 355 من قطع أساطيل النقل البحري وناقلات النفط الإيرانية المعرضة لخطر هجمات القرصنة في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، وُفِّرت حماية ومرافقة إضافية لـــ 55 من قطع أساطيل النقل البحري وناقلات النفط الإيرانية. وقامت إيران أيضا بتجهيز ونشر السفينة "*بهشاد*" (*BEHSHAD*) في مضيق باب المندب لمواجهة هجمات القراصنة وتقديم الدعم اللوجستي للجنود المتمركزين على ناقلات النفط والسفن التجارية. وبالإضافة إلى هذه التدابير العملياتية، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن التي تهيب بجميع الدول إلى تجريم القرصنة في قوانينها الوطنية، اتُّخذت خطوات لتجريم القرصنة البحرية ومقاضاة مرتكبيها بموجب القانون الوطني الإيراني. وقد أُعدّ مشروع قانون مكافحة القرصنة البحرية، وهو حاليا ينتظر توقيع السلطات المختصّة. ويعترف مشروع القانون بالولاية القضائية العالمية على القرصنة، ويوفر إطارا تشريعيا لمحاكمة المشتبه فيهم ومعاقبة المدانين بارتكاب أعمال القرصنة والاستيلاء على الممتلكات. ويشجع مشروع القانون أيضا على إبرام اتفاقات تعاون متعددة الأطراف وثنائية مع دول ومنظمات دولية أخرى لتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي لمنع القرصنة ومكافحتها. ولم تدّخر جمهورية إيران الإسلامية وسعا في مكافحة القرصنة البحرية، وهي ستواصل الإسهام في حفظ الأمن في البحر، بطرق منها إرسال مزيد من أساطيل القوات البحرية ومرافقة السفن وكفالة المرور الآمن قبالة سواحل الصومال.

9 - منذ عام 2009، تقوم اليابان بعمليات لمكافحة القرصنة، دون أي انقطاع، من خلال نشر مدمرات تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية (وعلى متنها ضباط من خفر السواحل) وطائرات دوريات من طراز P-3C في خليج عدن. ومن أجل تعزيز الاستقرار في الصومال، قدمت اليابان، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، ما يزيد على 4 ملايين دولار من المساعدات المالية لتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في الصومال، ليصل إجمالي المساعدات اليابانية للصومال إلى 520 مليون دولار منذ عام 2007.

10 - تبذل عُمان جهودا كبيرة للتصدي للتهديدات الأمنية البحرية في الموانئ والمرافق، قبالة السواحل وعبر المنطقة البحرية العُمانية، من خلال الوسائل المتاحة من سفن وقوارب وطائرات استطلاع بحرية. وقد سخرت عُمان كافة الوسائل لضمان سلامة وأمن المنطقة البحرية العُمانية، بالتعاون مع جميع السلطات الأمنية والعسكرية والمدنية المعنية في البلد. ولذلك، لم تسجل عُمان أي حوادث قرصنة أو سطو مسلح في المنطقة البحرية العُمانية منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتعمل عُمان على الحفاظ على التنسيق المشترك بين السلطات المعنية ومراكز الأمن البحري في البلدان الأخرى، وكذلك المراكز الإقليمية والدولية.

11 - ما زالت باكستان متمسكة بالتزامها بدعم القانون الدولي وتحمل المسؤولية عن الأمن والاستقرار البحريين في المنطقة وخارجها. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، دأبت باكستان على المساهمة بالسفن والطائرات والقوة البشرية في المبادرات وفرق العمل ذات الصلة بمكافحة القرصنة. ولباكستان مصلحة استراتيجية في إمكان الملاحة بسلام في منطقة المحيط الهندي وفي أمن هذه المنطقة، وهي مصلحة منبعها أن لباكستان شريطا ساحليا يزيد طوله على 000 1 كيلومتر، ومنطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 000 290

كيلومتر مربع، وميناء كراتشـــي، وميناء غوادَر المقام حديثا على مياه عميقة. وباكســـتان هي من الأطراف صـــاحبة المصـــلحة المهمة في الإطار الأمني للمحيط الهندي الذي يعمل على مكافحة القرصـــنة والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات. وتشمل المساهمات البارزة لباكستان عملا بالقرار 2554 (2021) منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر الوضـعية الأمنية القوية التي تتخذها القوات البحرية الباكسـتانية باسـتمرار على طول سـاحل البلد وفي البحار الإقليمية، من أجل منع العناصـر الإجرامية من القيام بأنشـطة غير مشـروعة في المجال البحري. ودأبت باكستان أيضا على المشاركة بنشاط في فرقتي العمل المشتركتين 150 و 151 من منطلق الحرص على المصـــلحة العليا للمجتمع الدولي ولتحقيق الأمن البحري الإقليمي. وقدمت القوات البحرية الباكسـتانية مسـاعدة قيّمة للملاحين المنكوبين والسـفن المنكوبة في أعالي البحار، بما في ذلك أثناء عمليات مكافحة القرصنة، وقدمت المساعدة الإنسانية إلى بلدان المنطقة في العديد من المناسبات. ولا تزال باكستان أحد أبرز الأطراف المشـاركة في القوات البحرية المشـتركة، وهي تسـهم في جهودها لمكافحة القرصـنة منذ عام 2009. وتولت باكسـتان قيادة فرقة العمل المشـتركة 151 المتعددة الجنسـيات تسـع مرات، وشـاركت في تقديم الدعم لها بالشكلين المباشر والتبعي لتعزيز عمليات مكافحة القرصـنة. وأنشـأت باكستان أيضـا ممارسة تسيير دوريات الأمن البحري الإقليمية لمواجهة التهديدات الأخرى للأمن البحري. وشـاركت تسـع قطع بحرية باكستانية في عمليات مكافحة القرصـنة قبالة سـواحل الصـومال وخليج عدن في إطار دوريات الأمن البحري الإقليمية. وخططت القوات البحرية الباكســـتانية ونفّذت عمليات مركزة لتطوير القدرات الإقليمية في مجال مكافحة القرصنة، وقامت طائراتها البحرية البعيدة المدى بـــ 52 طلعة جوية لدعم عمليات مكافحة القرصنة التي تقودها فرقة العمل المشتركة 151. ويحتل ميناء غوادَر الباكسـتاني موقعا اسـتراتيجيا يطل على مضـيق هرمز وشـمال بحر العرب. ويشـكل الميناء جزءا من الممر الاقتصـادي بين الصـين وباكسـتان، وهو بذلك يضـع باكسـتان في نقطة التقاء تربط الممرات البحرية النشـطة بجمهوريات آسـيا الوسـطى غير السـاحلية من أجل استيراد وشحن النفط والفحم والمنتجات الزراعية. ويرتبط نجاح الممر الاقتصـادي بين الصـين وباكستان في مجال التجارة الإقليمية بســـلامة وأمن البيئة البحرية في منطقة المحيط الهندي عامة، وبحر العرب خاصـــة. ولذلك، فإن إبقاء ممرات الاتصـــال البحرية مفتوحة وحماية السـاحل الباكســتاني، وكذلك الموانئ الرئيسـية في كراتشـي وبن قاسـم وأورمارا وغوادر، هو أمر بالغ الأهمية بالنسـبة لباكسـتان. وبناء على ذلك، أنشئت منظمة خاصـة تعرف باسم القوة 88 وكُلّفت بمهمة إدارة الأمن البحري لميناء غوادر وحماية الممرات البحرية المرتبطة به من التهديدات التقليدية وغير التقليدية على الســـواء. وتدرك باكســـتان أهمية حماية محيطات العالم والتجارة الدولية من خلال تعزيز الأمن البحري. وهي على استعداد للتعاون والتآزر مع الدول الصـديقة الأخرى والجهات الشـريكة في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم لتحقيق هذا الهدف من أجل المنفعة المتبادلة للبشرية جمعاء.

12 - فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها هيئة الشـــؤون البحرية في بنما، التي تُعَدُّ الكيان المناســـب لممارســـة حقوق الدولة والوفاء بمســـؤولياتها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وغير ذلك من القوانين والأنظمة الدولية السـارية المتعلقة بالقرصـنة البحرية الدولية، فإن القرصـنة معرّفة في جمهورية بنما كجريمة بموجب الفصـل السـادس المتعلق بالقرصـنة من الباب التاسـع المتعلق بالجرائم المرتكبة ضـد الأمن الجماعي من القانون الجنائي لجمهورية بنما، الذي اعتُمد بموجب المرســـوم رقم 14 المؤرخ 18 أيار/مايو 2007. وبموجب القانون رقم 21 المؤرخ 9 أيار/مايو 2002، اعتمدت جمهورية بنما اتفاقية قمع الأعمال غير المشـــروعة الموجهة ضـــد ســـلامة الملاحة البحرية المؤرخة 10 آذار/مارس 1988، وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري، المؤرخة 10 آذار/

مارس 1988. وقد اعتمدت البروتوكولات الإضافية لعام 2005 بموجب القانون رقم 78 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. وتنصّ تلك الصكوك الدولية على قيام الأطراف بتجريم تلك الأعمال، وإثبات الولاية القضائية، وقبول تسليم الأشخاص المسؤولين، أو المشتبه في أنهم مسؤولون، عن الاستيلاء على سفن أو منصات ثابتة، أو السيطرة عليها بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة أو بأي شكل آخر من أشكال الترهيب. وتعمل هيئة الشؤون البحرية في بنما والمكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في بنما أيضا عن كثب على تتبع مصدر الأموال المستخدمة لدفع الفدية في حالات السفن التي ترفع علم بنما التي يتم الإفراج عنها. وفي حالة القبض على قراصنة في المياه الدولية وهم على متن سفينة ترفع علم بنما، نعتبر أنه، على أساس الاختصاص القضائي ومبدأ صون الأدلة، ينبغي أن تنظر في القضية محاكم متخصصة لديها الأدوات القانونية والتقنية اللازمة لضمان مقاضاة القراصنة. وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المتصلة بآفة القرصنة، وقعت بنما اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي بشأن حماية السفن التي ترفع علم بنما في إطار برنامج الأغذية العالمي، امتثالا لأحكام القرارات السابقة بشأن الحالة في الصومال. وإضافة إلى ذلك، تعمل هيئة الشؤون البحرية في بنما منذ عام 2011 بالتنسيق مع المكتب البحري الدولي وقطاع النقل البحري الدولي على اعتماد تدابير حمائية لردع هجمات القراصنة، ووضع توصيات للسفن المسجلة في بنما التي تعبر مناطق شديدة الخطورة. وكل ما سبق يدل على التزام هيئة الشؤون البحرية في بنما بمكافحة القرصنة البحرية، بوسائل منها مشاركتها النشطة في اجتماعات المنظمة البحرية الدولية، بالاشتراك مع فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، واعتماد توصيات و/أو قرارات تنظم مسائل من قبيل الاستعانة بشركات الأمن الخاصة ورصد السفن في المناطق الشديدة الخطورة. وأخيرا، وبما أن الجريمة البحرية هي تهديد خطير لسلامة الملاحين والتجارة الدولية والاستقرار الإقليمي، وأن أكثر من 90 في المائة من التجارة العالمية يتم عن طريق البحر، فإن بنما تعيد تأكيد التزامها بمكافحة هذه الآفة وثباتها على هذا الالتزام.

13 - تؤمن البرتغال باتّباع نهج كلّي إزاء مسائل الأمن البحري، وتحديدا القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتشارك السلطات البرتغالية في جهود كثيرة في مختلف مجالات الخبرة لفهم وتقييم الجذور والعواقب الكثيرة لهذه الجرائم. والبرتغال باقية على التزامها الراسخ بالعمل الجاري لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، حيث تتشارك في رئاسة المنتدى القانوني الافتراضي مع موريشيوس لأكثر من عقد من الزمن. وشاركت البرتغال في الجلسة العامة الثالثة والعشرين لفريق الاتصال التي عُقدت افتراضيا في 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، مع 131 جهة أخرى مشاركة. وتشارك البرتغال بانتظام في بعثات وعمليات مكافحة القرصنة التي يقوم بها كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال، حيث يجري رصد أنشطة صيد الأسماك وتوفير الحراسة المرافقة لسفن برنامج الأغذية العالمي. وشمل ذلك قيادة القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في المنطقة باستخدام قوات عسكرية وطائرات وطنية، وندب أكثر من مائة فرد عسكري لعدة أشهر في السنة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير لغاية آب/أغسطس 2021، كان لدى البرتغال تسعة موظفين عسكريين، من بينهم امرأة، في مقر العمليات التابع لعملية أتلانتا في روتا، بإسبانيا، وفي مركز الأمن البحري - القرن الأفريقي في فرنسا، وعلى متن سفينة القيادة التابعة لعملية أتلانتا. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، تولّت البرتغال قيادة عملية أتلانتا في دورة التناوب السادسة والثلاثين. وكان العميد ديوغو أروتيا مسؤولا عن هذه المهمة الهامة على متن سفينة تابعة لإسبانيا، إلى جانب خمسة موظفين عسكريين برتغاليين آخرين، من بينهم امرأة واحدة. وفي 17 آذار/مارس 2021، مع انتهاء فترة القيادة، خُفّض الوجود البرتغالي في عملية أتلانتا إلى أربعة موظفين

عســـكريين من بينهم امرأة واحدة في مقر العمليات التابع لعملية أتلانتا، وفي مركز الأمن البحري – القرن الأفريقي، وعلى متن سفينة قائد القوة. ومنذ عام 2019، يساهم الدرك البرتغالي والحرس الوطني الجمهوري بنشـــاط في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصـــومال، التي تهدف إلى دعم تطوير قدرات الأمن البحري الصــومالي وقدرات الشـرطة عموما، في ثلاث ركائز، هي: (أ) تعزيز وحدات الشـرطة البحرية في الموانئ الصومالية الرئيسية الأربعة، في مقديشو وبربرة وبوصاصو وكيسمايو، وحولها؛ (ب) المساهمة في تطوير مهام خفر السواحل الصـومالي، ومواصـلة الدعوة إلى أهمية الأمن البحري لتنمية الاقتصـاد الأزرق. وتتم مشاركة البرتغال من خلال نشـر أفراد الدرك، سواء على أساس الإعارة أو المزج بين الإعارة والتعاقد. ورئيس العمليات الحالي هو العقيد جورج أومبرتو ماركيز كاسيرو.

14 – يواصل الاتحاد الروسي أنشطته لضمان أمن الملاحة البحرية الروسية، ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في منطقة القرن الأفريقي، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة القرصنة. ومنذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قامت القوات البحرية الروســية برحلتين إلى المنطقة. وقد اضـطلع كل من الوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري ودائرة الأمن البحري المموَّلة من الدولة، بالأنشـــطة التالية، فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 2554 (2020): رصد الحالة فيما يتعلق بالقرصـنة البحرية قبالة سواحل الصـومال؛ وتعميم توصـيات القوات البحرية الروســـية والوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري والمنظمة البحرية الدولية، على الشـــركات الروسـية، بما في ذلك الإصـدار الخامس لمنشـور *أفضـل ممارسـات الإدارة* في سـياق مكافحة القرصـنـة في المنطقة؛ وتشــكيل قوافل من ســفن ترفع علم أي بلد لترافقها ســفن بحرية روســية عبر خليج عدن؛ وإجراء مشـاورات مع شـركات النقل البحري الأجنبية وربابنة السـفن بشـأن تشكيل القوافل الروسـية؛ والتبادل المنتظم للمعلومات مع الســفن المســجلة كســفن تحمل العلم الروســي التي تعبر خليج عدن بشــأن ظروف الملاحة الحالية في المنطقة الشـديدة الخطورة؛ والبقاء على اتصــال مسـتمر مع مراكز المعلومات الرئيسـية المتعلقة بمكافحة القرصنة بشأن طائفة عريضة من المسائل.

15 – حافظت إســـبانيا على وجود قوي ودائم في هياكل عملية أتلانتا التابعة للقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي منذ إنشائها في عام 2008، حتى أصبحت إحدى ركائزها الرئيسية مع نقل مقر عملياتها من نورثوود بالمملكة المتحدة إلى قاعدة روتا في 29 آذار/مارس 2019. وخلال فترات ما بين مواسـم الرياح – وهي التي تمثل أشـهُر العمليات – تتناوب إسـبانيا مع إيطاليا والبرتغال في القيادة التعبوية للعملية على متن إحدى ســفن قيادة أســطولها، وتكون هذه ســفينة مجهّزة بقدرات أمنية بحرية. وتعتمد هذه الوحدة البحرية أيضـا على فريق بحري قتالي خاص (وحدة المهام البحرية للعمليات الخاصـة) وفريق للعمليات الأمنية على متن السفينة. وإلى جانب الوحدة البحرية، تساهم إسبانيا في العملية بهيكل عسكري دائم في مقر العملية في روتا مكون حاليا من 13 فردا من مختلف الدوائر الإسـبانية، ومسـتشـار سـياسـي واحد من وزارة الشـؤون الخارجية وشـؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون. وتسـاهم إسـبانيا أيضـا بما يبلغ حدّه الأقصــى 30 من الأفراد العسكريين الآخرين على أساس التناوب في مقر العملية في روتا. ولدى إسبانيا مفرزة عمليات جوية تعبوية ملحقة بالعملية بشكل دائم، حيث تؤدي مهام الرصـد الجوي لمنطقة العمليات؛ وتتمركز مفرزة أوريون في جيبوتي. وتكمَّل هذه المفرزة الجوية بوحدتين جويتين محلّقتين تضـمّان طائرات بأجنحة ثابتة ودوارة، على التوالي، مما يسـمح بمراقبة شـاملة لمنطقة العمليات الواسـعة. وتسـاهم إسـبانيا أيضـا في عنصـر الدعم في عملية أتلانتا، المتمركز في جيبوتي، حيث تقدم قسماً من موظفيه. وتلتزم إسـبانيا أيضـا بالأمن في المنطقة من خلال مشـــاركتها بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصـــومال وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب،

حيث تقدّم لملاكي موظفيهما سبعة أفراد و 24 فردا، على التوالي. وتبرز المشاركة في أداتي بناء القدرات هاتين مدى التزام إسبانيا بالهدف النهائي المتمثل في إنشاء هيكل أمني إقليمي دائم تتولى تشغيله قدرات بلدان المنطقة نفسها. وتتعاون إسبانيا أيضا مع القوات البحرية المشتركة، حيث توفر عنصرا للتنسيق الجوي متمركزا في البحرين.

16 - منذ أيار/مايو 2009، نشرت السويد خمس وحدات بحرية إلى عملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي في خليج عدن، قبالة الساحل الصومالي، حيث تقوم بحماية النقل البحري المعرض للخطر وردع ومنع وقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر وفي المنطقة. وفي تموز/يوليه 2019، زادت السويد من حجم مساهمتها بالأفراد في مقر قيادة عملية أتلانتا في روتا، بإسبانيا، من ضابطي أركان إلى ثلاثة ضباط أركان. وقامت السويد أيضا، وفي إطار المشاركة في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، بدور هام في تطوير قدرات خفر سواحل "صوماليلاند"، وذلك من خلال توفير دورتين تدريبيتين بحريتين أقيمتا في عامي 2018 و 2019. وخلال الدورة التدريبية الثانية، في عام 2019، أكمل 23 رجلا وامرأتان من خفر سواحل "صوماليلاند" تدريبا لمدة خمسة أسابيع في إطار "مشروع القوارب السويدي" في بربرة، بقيادة خبراء من خفر السواحل السويديين ومستشارين من بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. وركزت الدورة على فعالية عمليات البحث والإنقاذ، وفنون الملاحة، ومناورة المراكب والملاحة باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، علاوة على إصلاح المحركات والميكانيكا. وثمة دورة تدريبية ثالثة عُلّق تنفيذها بسبب جائحة كوفيد-19، والهدف منها هو تحديث معارف المشاركين الذين سبق تدريبهم لمواصلة تطوير مهاراتهم.

17 - تلتزم المملكة المتحدة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي، من أجل إبقاء طرق التجارة العالمية الحيوية مفتوحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المملكة المتحدة بما يلي: (أ) قدمت نائب قائد القوة، وأصولا بحرية لفرقة العمل المشتركة 151 التابعة للقوات البحرية المشتركة العاملة في المحيط الهندي؛ (ب) شاركت في فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ (ج) استمرت في المساهمة كجهة مانحة رئيسية للصندوق الاستئماني، حيث قدّمت أكثر من 2,2 مليون دولار منذ عام 2013. واضطلعت المملكة المتحدة بدور رائد في دعم تطوير الهيكل الإقليمي للأمن البحري، بما في ذلك مركزا دمج المعلومات، من خلال آلية مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التابعة للمنظمة البحرية الدولية، وعلى الصعيد الثنائي مع دول شرق أفريقيا، وكذلك توفير التمويل لدعم تطوير الموقع الشبكي الجديد، الذي أُطلق في حزيران/يونيه 2021. وتواصل المملكة المتحدة أيضا قيادة أنشطة الإحاطة بالأحوال البحرية، بسبل منها ندب موظفي اتصال دوليين تابعين للبحرية الملكية لدعم الأنشطة الإقليمية والوطنية من أجل دعم الإحاطة بالأحوال البحرية في سيشيل، لدعم لجنة المحيط الهندي؛ ومن خلال العمل مع المركز الدولي لدمج المعلومات الذي يوجد مقره في الهند. ويقوم مكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية التابع للبحرية الملكية بخدمة منطقة غرب المحيط الهندي منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، وهو يمثل النموذج العالمي لنظام إنذار مبكر من نمط "الرؤية والتجنب" لتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية لقطاع النقل البحري. ومكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية هو نقطة الاتصال الرئيسية لجميع السفن التجارية، بغض النظر عن العلم الذي ترفعه، في حالة وقوع هجوم قراصنة في المنطقة، وهو الذي يصدر الإخطارات والإنذارات والتحذيرات في حالة وقوع مثل هذه الأحداث. وهو قناة المعلومات الرئيسية بين الصناعة والسلطات العسكرية العاملة في المنطقة (القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي، وفرقة العمل المشتركة 151، والقوات البحرية المشتركة، والدول التي

تنشر سفنا بشكل مستقل). وتضمن المملكة المتحدة احتفاظ مكتب عمليات الملاحة التجارية البحرية بقدرته في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك عند عبور منطقة القرصنة الشديدة الخطورة، والمنطقة المشمولة بنظام الإبلاغ الطوعي في المحيط الهندي.

المرفق الثاني

خريطة حوادث القرصنة، 2017-2021

